

# ليبيا / "مركز الحوار الإنساني" يؤكد أهمية إرساء دولة مؤسّدة ذات مؤسّسات قويّة "قادرة على حماية حقوق المواطنين" و"ذات سيادة غير منقوصة



أرشيفية

أعلن "مركز الحوار الإنساني" التابع للأمم المتّحدة، اليوم الإثنين، أنّه نظم 42 اجتماعاً في 27 مدينة بليبيا في إطار الحوار الوطني الليبي الّذي يهدف إلى إيجاد حلول عمليّة للأزمة الّتي تعيشها ليبيا الغارقة في الفوضى منذ 2011.

وشارك في هذه الاجتماعات 2500 شخص يمثّلون "الشخصيات الفاعلة والمؤثّرة والقيادية على المستوى المحلي" في المدن الـ27 حسب ما أفاد عضو المركز وليد طهير في ندوة صحفية بالعاصمة تونس.

وقال ظهير الذي قدّم خلال الندوة المخرجات الأولى للحوار الوطني الليبي إن "هذا المسار (التشاورى) يحظى برعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا غسان سلامة ويمثّل جزءاً لا يتجزأ من خطة العمل الأممية من أجل دعم ليبيا".

وذكر بأن الاجتماعات التشاورية التي انطلقت منذ شهر أبريل الماضي ستواصل حتى شهر جويلية المقبل بهدف ضمان مشاركة واسعة وفعليّة لكل الليبيين حتى يقرّوا "مصير بلادهم بما يفضي إلى التوصل إلى حل دائم للأزمة القائمة".

من جهته، قال عضو المركز أمية الصديق إن الهدف من إشراك جميع الفاعلين الليبيين في الاجتماعات الحوارية هو "التأكد من حضور جميع الأطراف الفاعلة تحت رقابة النسيج الاجتماعى والرأى العام" حتى تكون مخرجات الحوار "أقرب ما يمكن لما يحتاجه وما يريده الليبيون والليبيات".

ولفت إلى مشاركة شريحة "مهمّة" من الشباب الليبي في الحوار الوطني مذكّراً بأن هذه الشريحة "تعكس الغالبية الساحقة للشعب الليبي".

ولم ينف الصديق وجود "نقاط خلافية بدأت تتوضّح" لافتاً إلى أنه سيتمّ "إرجاء النقاط الخلافية إلى مرحلة أخرى يشترك فيها الليبيون لتحديد الأمور المفصليّة لتحديد مصيرهم".

وأكد أهميّة إرساء دولة موحّدة ذات مؤسسات قويّة "قادرة على حماية حقوق المواطنين" و"ذات سيادة غير منقوصة" مشيراً إلى أن الليبيين شرعوا في "تحديد الآليات والضرورات وتشكيل المؤسسات بما من شأنه الوصول إلى هذا الهدف".

وشدّد في هذا السياق على ضرورة "إرساء مؤسسة عسكرية موحّدة تحمي الحدود وتكون ضامنة للسيادة الوطنية المتكاملة وبعيدة عن النزاع السياسى وتخدم المواطن الليبي" ومؤسسة أمنيّة "تلبى الاحتياج الأساسى المتمثّل فى الأمن".

ومضى يقول إن مركز الحوار الإنسانى تلقى مقترحات عديدة لمعالجة الانقسام السياسى وانتشار السلاح و"توحيد المؤسساتين الأمنية والعسكرية" و"إنقاذ الوضع المالى والاقتصادى" للبلاد.

ودعا إلى العمل من أجل "وضع حلول قابلة للتّنفيد لمسألة المسار

الإنتقال والانتخابي بليبيا" قائلا إن "الشعب الليبي يطمح إلى تنظيم انتخابات في ظروف عادلة وشفافة وديمقراطية توحد" على أساس "نص" مرجعي يحكم هذه العملية (الدستور) وإلى لعب المجتمع الدولي "دورا أكثر فاعلية" لإحلال السلام في ليبيا.

وأردف أن "مركز الحوار الإنساني سيعمل على ترجمة كل التوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني إلى "سياسات" عملية "تخرج عموم ليبيا من الأزمة التي طالت أكثر من اللازم، وتوحدنا".

للتذكير فإن "مركز الحوار الإنساني" مؤسسة دبلوماسية خاصة تعمل بتفويض من قبل المبعوث الخاص للأمم المتحدة في ليبيا بهدف تفادي النزاعات المسلحة وتهديتها وحلها من خلال الحوار والوساطة. ومنذ 2011، ساهم المركز في توقيع 35 إتفاقا وإعلانا للسلام.